النجف الأشرف في جريدة الزوراء ١٨٦٩ -١٩١٥م

الأستاذ المساعد الدكتور
ياسين شهاب شكري
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب
Yaseen.albejwanee@uokufa.edu.iq

Al-Najaf Ashraf in the newspaper Al-Zawraa 1869-1915

Asst. Prof. Dr.
Yaseen Shihab Shukri
University of Kufa –faculty of arts

الملخص:-

تعد جريدة الزوراء الصادرة عن الإدارة العثمانية في ولاية بغداد منذ عام ١٨٦٩م من أهم الجرائد التي أرخت لتاريخ العراق الحديث أواخر العهد العثماني، وبالرغم من أنها كانت تمثل وجهة نظر الرسمية إلا أنها تناولت بالتفاصيل المدن والمناطق المختلفة وما شهدته من متغيرات مختلفة، ومدينة النجف الأشرف بمكانتها الدينية المقدسة كانت من أهم المدن التي لقيت اهتماما ملحوظا في الجريدة من خلال بيان الأحداث والتطورات في الجوانب الإدارية المتعلقة بتطبيق القوانين والاجراءات الحكومية، والجوانب السياسية المتمثلة في بيان طبيعة العلاقة بين السلطة العثمانية والمجتمع المحلي، والجوانب الاقتصادية في بيان أنواع الضرائب والرسوم والقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية، والجوانب الاجتماعية حول السكان وقضايا المجتمع، والتي استمرت حتى عام ١٩١٥م عندما انتهت السيطرة العثمانية الفعلية عليها بعد قيام انتفاضة سكان النجف ضد العثمانيين.

الكلمات المفتاحية: النجف، جريدة الزوراء، مرقد الإمام علي، ولاية بغداد، الإدارة العثمانية، فتاوى الجهاد، الضرائب والرسوم، نقل الجنائز.

Abstract:-

Al-Zawraa newspaper, issued by the Ottoman administration in Baghdad since 1869 , is one of the most important newspapers that dated to the modern history of Iraq during the late Ottoman era, Although it was an official point of view, it dealt with the details of the different cities and regions and witnessed different variables, The city of Najaf was one of the most important cities that received considerable attention in the newspaper through the events and developments in the administrative aspects related to the application of laws and government procedures, and political aspects of the nature of the relationship between the Ottoman authority and the local community, and economic aspects in the statement of types of taxes and fees And to carry out some economic activities, and social aspects about the population and issues of society, which continued until 1915 , when the actual Ottoman control over it after the uprising of the population of Najaf against the Ottomans.

Keywords: Najaf, Al-Zawraa newspaper, Imam Ali shrine, Baghdad Wilayat , Ottoman administration, Fatwas of Jihad, Taxes and Fees, Funeral transport.

تقديم:

تعد مدينة النجف الأشرف ذا مكانة دينية كبيرة لدى المسلمين لوجود قبر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام فيها، والتي أصبحت موئلا ومزارا تتوافد إليه جموع المسلمين من مختلف مناطق في داخل العراق وخارجه، لذا اهتمت العديد من الدول والحكومات وعبر العصور التاريخية المختلفة بهذه المدينة، ومنها الدولة العثمانية التي حكمت العراق قرابة أربعة قرون تقريبا، والتي وضعت مدينة النجف الأشرف وباقي المدن المقدسة تحت رعاية خاصة بحيث أطلقت عليها في جميع الوثائق والمخاطبات الرسمية بـ (النجف الأشرف) لتشرفها بوجود المرقد العلوي، وفي العهد العثماني الأخير جرى اهتمام ملحوظ بتطوير المدن والمناطق من خلال تطبيق إصلاحات الدولة العثمانية في المناطق العراقية وعلى يد والي بغداد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧١م)، والذي قام بتطبيق قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤م، حيث أصبحت النجف قضاءً إداريا تابعا لسنجق (لواء) كربلاء التابع لولاية بغداد. وفي الوقت ذاته جرى تأسيس الإدارات الحكومية فيها وبعض المؤسسات الرسمية الاخرى، فضلا عن دراسة الأحوال العامة فيها، وهذا ما حاولت جريدة الزوراء الحكومية إظهاره من خلال نشر التفاصيل المتعلقة بالنجف الأشرف.

لقد تأسست جريدة الزوراء الحكومية كأول جريدة رسمية في العراق في عهد الوالي مدحت باشا، وصدر العدد الأول منها بتاريخ ١٥ حزيران ١٨٦٩م، واستمرت بالصدور باللغتين العربية والتركية (العثمانية) حتى سقوط بغداد تحت الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧م، وتعد مصدرا هاما لتاريخ العراق الحديث ومدنه المختلفة، بالرغم من أنها تمثل وجهة نظر حكومة ولاية بغداد آنذاك. وقد تناولت الجريدة في أعدادها التفاصيل المتعلقة بالنجف الأشرف حتى عام ١٩١٥م عندما ثار سكان المدينة ضد الإدارة العثمانية فيها بسبب سوء تصرفاتها ضدهم، وشملت المعلومات الواردة في الجريدة الجوانب الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تفاصيل هامة من الناحية التاريخية وذا أهمية للباحثين والمهتمين بدراسة تاريخ النجف الأشرف خلال الفترة موضوعة البحث.

أولاً: الجانب الإداري:

منذ أن سيطر العثمانيين على بغداد عام ١٥٣٤م، كانت السلطات تنظر إلى مدينة

النجف والأشرف نظرة خاصة بحيث ارتبطت مباشرة بمركز ولاية بغداد كوحدة إدارية مستقلة باسم (مشهد علي) أو الاستانة العلوية،[١] وغالبا ما كان المتولون على إدارة المرقد العلوي هم المسؤولون عن إدارة المدينة، خاصة أسرة الملالي التي استمرت نفوذها حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي،[٢] وبعد عودة السلطة المركزية العثمانية على بغداد وإنهاء حكم المماليك عام ١٨٣١م عملت السلطات على إعادة السلطة المباشرة على جميع المدن والمناطق ومنها النجف الأشرف من خلال تطبيق الإصلاحات العثمانية منذ عام ١٨٣٩م والتي سميت بـ (التنظيمات العثمانية)، فأصبحت النجف الأشرف منذ عام ١٨٥١م تدار مباشرة من قبل موظف حكومي معين بعنوان (مدير) لمدينة النجف الأشرف،[٣] وكانت بمثابة ناحية تابعة لقضاء كربلاء ضمن ولاية بغداد في السنوات اللاحقة حتى عام ١٨٦٩م عندما جرى تطبيق قانون الولايات العثماني من قبل الوالي مدحت باشا، حيث أصبحت النجف منذ ذلك التاريخ قضاءً إداريا ملحقا بلواء كربلاء ضمن ولاية بغداد، ويتبع القضاء عدد من النواحي مثل: (الكوفة، هور الدخن، الرحبة).[٤]

كانت النجف الأشرف مركزا للقضاء من الدرجة الأولى (الصنف الأول)،ويقيم بها المسؤول الإداري وهو (القائمقام) المعين من قبل الدولة العثمانية ويساعده عد من الموظفين ضمن عدد من الإدارات الفرعية،[٥] وقد أشارت جريدة الزوراء على أنه تم تخفيض القضاء إلى ناحية تابعة للواء كربلاء في حدود عام ١٨٨٥م،[٦] ثم أعيدت الإدارة فيها بعد ذلك إلى درجة قضاء من جديد حتى عام ١٨٩٢م عندما صدرت الإرادة السنية في الدولة العثمانية من خلال برقية من نظارة الداخلية إلى ولاية بغداد بأن يكون قضاء النجف الأشرف من الدرجة الأولى، وكذا الحال مع ناحية الكوفة التابعة لها والتي اصبحت أيضا من الدرجة الأولى، وبررت جريدة الزوراء ذلك إلى ازدياد أهمية النجف بالقول: **(إذ هو محل مهم موقعا وسياسة)**، وبالنسبة للكوفة **(لمعموريتها والأهمية التي اكتسبتها واسكان العشاير والعربان فيها والمؤدى ذلك لتوسع دائرة معموريتها)**.[٧]

لقد اهتمت جريدة الزوراء بالتفاصيل المتعلقة بالإدارة في مركز قضاء النجف الأشرف أكثر من بقية الملحقات الإدارية التابعة على اعتبار أن الإدارة في المركز تمثل القضاء بأكمله، لذا أشارت الجريدة إلى أسماء القائمقامين الذين تولوا الإدارة في فترات تاريخية غير محددة

مثل: (حاجي عبد الوهاب أفندي عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٤م،[٨] والقائمقام الحاج علي آغا عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م،[٩] والقائمقام عمر لطفي أفندي عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م،[١٠] والقائمقام عبد الوهاب أفندي للمرة الثانية للفترة ١٢٩١هـ-١٣٠٩هـ/ ١٨٧٤-١٨٩١م،[١١] ووكيل القائمقام داوود نيازي عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م،[١٢] والقائمقام خيري أفندي عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م،[١٣] والقائمقام راشد أفندي عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م،[١٤] والقائمقام حسني بك ١٣٣٢هـ/١٩١٣م،[١٥] ووكيل القائمقام الحاج شكري بك من أشراف الحلة عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م،[١٦] ووكيل القائمقام يوزباشي الجاندرمة رمضان أفندي١٣٣٣هـ/١٩١٤م،[١٧] والقائمقام بهيج بك ١٣٣٣هـ/١٩١٥م،[١٨] والقائمقام أمين بك ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م،[١٩])، والملاحظ في هذه الأسماء والتعيينات أن قضاء النجف الأشرف لم يكن مستقرا من الناحية الإدارية لكثرة التغييرات، خاصة في السنوات الأخيرة من حكم العثمانيين فيها والتي انتهت فعليا عام ١٩١٥م بعد قيام سكان النجف الأشرف بمهاجمة دوائر الحكومة وطرد الإدارات من المدينة في عهد القائمقام بهيج بك،[٢٠] وبالرغم من أن حكومة ولاية بغداد أرسلت وفدا للتفاوض مع السكان وتمكنه من الاتفاق على عودة الإدارة العثمانية إلى النجف الأشرف، إلا أن النجف ظلت مستقلة وتدار من قبل رؤساء المحلات الأربع وشيوخ العشائر خلال المدة من ٢٢مايس ١٩١٥ ولغاية أواخر تموز ١٩١٧م عندما سيطر البريطانيون على معظم مناطق العراق.[٢١]

أما بالنسبة للإدارات العثمانية الفرعية في النجف الأشرف والتي تتبع القائمقام أو أنها تابعة للإدارات الرئيسية في لواء كربلاء وولاية بغداد، فإنها لم تظهر في وقت واحد وإنما في سنوات مختلفة، حيث أنها وردت في جريدة الزوراء مثل: مجلس إدارة القضاء المؤلف من أعضاء طبيعيين (معينين) وأعضاء منتخبين، والإدارة المالية المؤلفة من أمين الصندوق ودائرة الرسوم ومحاسب جي القضاء، ودائرة البلدية، وكاتب النفوس، ودائرة الصحة (الكرنتينة)، ودائرة الدفتر الخاقاني (الطابو)، ومأمور الديون العمومية، فضلا عن وجود طابور(كتيبة) عسكري كحامية عسكرية لحفظ الامن في المدينة وما حولها،[٢٢]

لقد أشارت جريدة الزوراء إلى جهود بعض هذه الإدارات وأعمالها في النجف الأشرف، منها قيام البلدية بإنشاء عدد من الدور والمحلات التابعة لها عام ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤م

بهدف تأجيرها والحصول على الإيرادات المالية لصالح البلدية من أجل إنفاقها على الأمور النافعة في المدينة،[٢٣] وقيام إدارة قائمقامية القضاء بفتح باب جديد لسور مدينة النجف الأشرف عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، حيث أشارت جريدة في مقالة لها بأن للسور بابان، باب لدخول وخروج الأهالي والزوار والآخر باب للسقائين الذين كانوا ينقلون الماء من نهر الحميدية إلى داخل المدينة، والباب الأول كان يحدث فيه الازدحام والمشاكل خاصة في مواسم الزيارات، واقترحت الجريدة فتح جزء من السور الآيل للسقوط بالقرب من هذا الباب لغرض إنشاء باب جديد، وتم إبلاغ المقترح إلى والي الولاية نامق باشا الصغير(١٨٩٩-١٩٠٢م) الذي أمر بذلك،[٢٤] فتم فتح الباب الجديد بعد شهر تقريبا وكان ذلك مدعاة لرضا السكان والدعاء من قبلهم لصالح الدولة والسلطان على حد وصف الجريدة.[٢٥]

ومن الأعمال الأخرى قيام الإدارة بإجراء التعميرات في الصحن المحاط بمرقد الإمام علي عليه السلام في عام ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م وبأمر من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) من خلال رصد الأموال اللازمة للبناء ومقدارها (الف وسبعمائة وستة عشر قرشا) من واردات الأملاك السنية التابعة للسلطان في ولاية بغداد،[٢٦] وقد أشارت جريدة الزوراء في بعض أعدادها إلى أهمية المرقد العلوي وعناية الدولة العثمانية به، وبيان مكانة المدفون فيه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من خلال بيان صفات التعظيم والإجلال للمرقد وصاحبه ومضان استجابة الدعاء عنده،[٢٧] وأما إدارة المرقد فكانت مناطة بأحد الأشخاص من الأسر النجفية المعروفة ويسمى الكليدار، حيث تتم المصادقة على تعيينه من قبل السلطان العثماني، وقد أشارت جريدة الزوراء إلى أسماء بعض الكليدارية وما كانوا يقومون به من اسهامات في العديد من القضايا والأمور النافعة في النجف الأشرف وفي ولاية بغداد مثل: السيد جواد أفندي الكليدار،[٢٨] والسيد حسن أفندي الكليدار،[٢٩] والسيد محمد حسن أفندي الكليدار،[٣٠] وهم جميعا من أسرة (آل الرفيعي) التي تولت سدانة المرقد العلوي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي.[٣١]

ويبدو أن الإدارة الحكومية في ولاية بغداد وإدارة قائمقامية قضاء النجف لم تكن لديها الأموال اللازمة لإجراء المزيد من الأعمال والخدمات في النجف والأشرف، واعتمدت على

جمع الإعانات (التبرعات) من السكان للقيام بذلك، فمثلا قامت إدارة قائمقامية النجف الأشرف بهدم مقرها القديم في مركز المدينة عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م وجمع الأموال اللازمة لبناء مقر جديد من السكان ومقدارها ثلاثة عشر ألف وخمسمائة قرش.[٣٢]

كانت مسألة مياه الشرب بالنسبة لمدينة النجف الأشرف من أكثر المشاكل التي كانت تواجه سكان المدينة والزائرين خاصة في فصل الصيف، وقد أولت جريدة الزوراء اهتماما ملحوظا بالموضوع من خلال الإشارة إلى قيام الإدارة في قضاء النجف برفع تقرير إلى حكومة الولاية والتي بدورها خاطبت الجهات العليا في الدولة العثمانية، فجاء الرد وبأمر من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨م) وعبر حفر جدول من نهر الفرات في منطقة أبو صخير باتجاه قصبة المدينة أطلق عليه فيما بعد (نهر الحميدية) حيث أشارت الجريدة الى ذلك بالقول: (**فأصدر إرادته السنية الملوكية المشتملة على بث الحياة للأنام بحفر جدول ممتد إلى القصبة المذكورة ضميمة فائقة على حسناته المشكورة ومآثره المبرورة وعندما أفتتح الجدول أجري فيه الماء السلسبيل إلى القصبة المذكورة فأخذ عموم أهالي القصبة الزوار وسكنة العراق يرفعون أكف التضرع والابتهال إلى المولى المتعال بالدعوات الخيرية للحضرة السلطانية**)،[٣٣] غير أن هذا الجدول ترك لعدة سنوات من غير تطهيره من الطمى والترسبات التي كانت تأتي مع المياه الأمر الذي أدى حدوث انقطاع للمياه فيه،[٣٤] فقامت إدارة القضاء في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م وبمشاركة البلدية وبعض العشائر بالذهاب إلى صدر النهر وفتحه وحفر جدول آخر قريب منه فعادت المياه إلى الجريان في نهر الحميدية من جديد،[٣٥] وتكرر الأمر من جديد في عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م وقام الأهالي بجمع الأموال والعمل على تطهير الجدول من الترسبات، وأقيم احتفال كبير بالمناسبة قرب النهر حضره المسؤولون والعلماء والوجهاء وجمع كبير من الأهالي، وبعد عودة الجميع إلى النجف جرى احتفال آخر في المرقد العلوي الشريف ألقيت فيه الخطب والقصائد وتم إرسال برقيات الإشعار والشكر إلى حكومة ولاية بغداد والدولة العثمانية.[٣٦]

ثانياً: الجانب السياسي:

تميزت العلاقة بين السلطة العثمانية والمجتمع المحلي في النجف الأشرف بالودية حتى عامة ١٩١٥م عندما توترت العلاقة بسبب سوء تصرفات السلطة اتجاههم، وقد حاولت

جريدة الزوراء وبشكل دائم إظهار قبول السكان لقرارات السلطات والتعليمات الحكومية بالرضا التام والدعاء لها في جميع المناسبات، والأكثر من ذلك استجابتهم لطلبات حكومة الولاية في المساهمة المادية والمعنوية في العديد من القضايا الداخلية والخارجية، فمثلا: أشارت الجريدة إلى استجابة السكان لنداء السلطة في جمع التبرعات المالية لصالح أهالي الأناضول عندما أصابهم القحط الشديد في عام١٢٩١هـ/١٨٧٤م، وتم نشر قوائم بأسماء المتبرعين والمبالغ التي تبرعوا بها، منها قائمة الوجهاء والأهالي ومجموع تبرعاتهم التي بلغت (ألفان وستة قروش)،[٣٧] وقائمة أخرى بأسماء تجار النجف الأشرف المتبرعين، والتي بلغت مجموعها (أربعمائة وخمسة قروش)،[٣٨] وقائمة أخرى من الموظفين وبعض الوجهاء ومجموعها (ألف وأربعمائة وعشرة قروش)، ومن سادن الحضرة الحيدرية الشريفة السيد جواد أفندي الكليدار (ثلاثة آلاف قرش).[٣٩]

كما ونشرت جريدة الزوراء في عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م أسماء المأمورين والوجهاء وشيوخ العشائر الذين تبرعوا لصالح دعم سلطة الحكومة وقواتها العسكرية في مركز سنجق كربلاء والذي يتبعه قضاء النجف، خاصة بالنسبة إلى آلاي السواري (كتيبة الفرسان) وطابور الضبطية الموجود في مركز سنجق كربلاء.[٤٠]

وتناولت الجريدة موقف سكان النجف الأشرف من قضية التجنيد الإجباري وأشارت بأن قرعة أخذ العسكر كانت تجرى بكل عدالة وموفقية وقبول من السكان المحليين الذين كانوا يؤيدون ذلك بالدعاء للسلطان والدولة وحكومة الولاية، وأشارت إلى هذا حدوث هذا الأمر في سنوات ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، و ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، و ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م،[٤١] ويبدو أن قبول سكان النجف للتجنيد الإلزامي لم يكن كما عبرت عنه الجريدة، وإنما مرد ذلك إلى قوة السلطة وفرض التجنيد بالقوة، فالمجتمع العراقي كان يمقت التجنيد ويرفضه بسبب الطبيعة العشائرية التي تأبى الخدمة والقتال خارج نطاق ديارها، وكذلك سوء تطبيق القانون وطول مدة الخدمة وإرسال المجندين إلى المناطق البعيدة،[٤٢] وهذا ما أدى إلى تمردات عديدة ضد محاولات الحكومة أخذ العسكر كالذي حدث في كربلاء والنجف عام ١٨٧٧م.[٤٣]

وتحدثت الجريدة عن موقف السلطة من إقامة الشعائر الدينية في النجف الأشرف، خاصة تلك التي كانت تقام سنويا في العاشر من شهر محرم الحرام في ذكرى استشهاد الإمام

الحسين بن علي عليه السلام، وأشارت بأن السلطة كانت تسمح بإقامتها في النجف وبقية المدن المقدسة بشكل طبيعي، وأن تلك المراسيم كانت تجرى من دون أية مشاكل أو معوقات.(٤٤)

وأشارت الجريدة إلى مشاركة سكان النجف في الاحتفالات الرسمية للدولة العثمانية كالذي جرى في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م في ذكرى جلوس السلطان عبد الحميد الثاني على الحكم في الدولة، حيث أقيمت احتفالية كبرى في النجف داخل العتبة العلوية المقدسة وبحضور المسؤولين والموظفين المدنيين والعسكريين والعلماء وجمع غفير من الأهالي، وقد تخلل الحفل إلقاء الكلمات والقصائد الشعرية وفي النهاية الدعاء لحضرة السلطان.(٤٥)

أما بالنسبة لموقف النجف الأشرف من قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م والحرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا بعد غزو الأخير للعراق، فإن جريدة الزوراء أشارت إلى صدور فتاوى الجهاد من قبل المراجع الدينيين في النجف وكربلاء وتلبية العراقيين لها، وأشارت في مقالة بعنوان: **(المجاهدون منا)** جاء فيها: **(توافد الألوف من العشائر والعربان من اطراف المملكة بأسرها منذ أن أعلن الجهاد وهم يجدون في المسير إلى جبهة البصرة ولا سيما عندما ورد من الذين اشتهروا بعلمهم وفضلهم من المجتهدين في النجف وكربلاء والكاظمية فمنذ اربعة أسابيع صاروا يتاوردون مسرعين مع المتطوعين والمجاهدين بأنفسهم والمتقدمين بسيرهم بكمال الشوق إلى دار الحرب للذب عن دينهم وأوطانهم...)**،(٤٦) وفي مرحلة الجهاد الثانية التي بدأت بعد تقدم القوات البريطانية شمالا باتجاه الكوت ومن ثم بغداد عام ١٩١٥م، تحركت قوافل المجاهدين مرة أخرى من النجف الأشرف حيث أخرج العلم الشريف من مرقد الإمام علي عليه السلام، وأقيم احتفال مهيب شارك فيه المجتهدون وسائر الناس، وتقدم العلماء صفوف المجاهدين الذاهبين إلى بغداد من أجل الانتقال من هناك إلى جبهة الحرب في شمال الكوت.(٤٧)

وكان المفترض من السلطات العثمانية تقييم هذا الموقف المشرف من المرجعية الدينية في النجف وسكانها، غير أن الممارسات المجحفة من قبل السلطات الحاكمة في النجف وعلى رأسها قائمقام النجف **(بهيج بك)** بدعوى البحث عن الفارين من الخدمة العسكرية والإساءة في المعاملة أثناء التفتيش في الأزقة والبيوت، قد أدى إلى إثارة الأهالي وحدوث مواجهة مع السلطات في عام ١٩١٥م، وتمكنوا خلالها من الاستيلاء على مقر الحكومة والدوائر التابعة لها

وطرد الحامية العسكرية العثمانية من مدينة النجف،[٤٨] فيما امتدت الانتفاضة إلى مدن كربلاء والديوانية وبقية مناطق الفرات الأوسط، وقد نشرت جريدة الزوراء بيان من القائد العسكري العام للعراق وحواليه عن تلك الأحداث وإصدار العفو العام عن من قام بتلك الأحداث دون الإشارة إلى سوء تصرفات السلطة، وجاء في البيان ما يلي:

(إن الفاعلين قد ندموا واشترط عليهم إرجاع المباني الأميرية (الحكومية) إلى حالها السابق وجمع الأشياء المنهوبة من الأسلحة وغيرها وعليهم تسليمها إلى الحكومة وأن لا يقوم أحد بالتجوال مسلحين وضورة التزام الأهالي بالسمع والطاعة للحكومة وإعطاء العهود والمواثيق في التعبات المقدسة وبهذه الشروط حرمة لسيدنا الإمام علي كرم الله وجهه وحضرة سيدنا الإمام الحسين رضي الله عنه وبمناسبة الجهاد الاكبر أعلن باسم السلطان العفو عن جرائمهم السياسية وليذهبوا إلى الجهاد بصحبة قائد الفمرزة الموجود في المسيب عاكف بك)،[٤٩] وتلى ذلك عزل القائمقام بهيج بك وعدم تعيينه في هذه القائمقامية نهائيا، غير أن السلطات لم تتمكن من العودة مرة أخرى إلى مدينة النجف الأشرف إلا بشكل رمزي من خلال الاتفاق على عودة قائمقام جديد ومدير مال وامين صندوق مع عدد قليل من الجنود، فيما أصبحت النجف الأشرف تدار من قبل زعمائها المحليين خلال المدة من (٢٢ مايس١٩١٥-أواخر تموز ١٩١٧م).[٥٠]

ثالثاً: الجانب الاقتصادي:

تركزت اهتمامات جريدة الزوراء بالنسبة للنجف للأشرف على قضايا الضرائب والرسوم التي كانت تجبى في الغالب عن طريق (نظام الالتزام)[٥١]، حيث يقوم الملتزم الذي ترسو عليه المزايدة في جبايتها بدفع الأموال إلى الإدارات الحكومية مقابل جمعها من الناس وبأضعاف ما قام بدفعه، وهذا ما أثر بطبيعة الحال على السكان المحليين من خلال كثرة الضرائب والرسوم والمبالغ المالية الواجب دفعها، والالتزام يتم الإعلان عنه من قبل الحكومة أو إحدى إداراتها مع بيان البدل المالي وتاريخ إجراء المزايدة ومدة الالتزام لسنة واحدة أو أكثر مع الاعتماد على تواريخ السنة المالية (الرومية) والتي تبدء عادة في شهر آذار من كل عام، وقد أشارت جريدة الزوراء وفي أعداد متعددة إلى مثل هذه الإعلانات مثل: إعلان المزايدة على الرسوم الداخلية للنجف والجعارة ببدل سنوي عن السنة المالية

١٢٨٩ /١٨٧٣م ومقداره (٦٥,٠٠٠) وعلى طالبيها مراجعة مجلس الإدارة أو محاسبة الولاية،(٥٢) وكذلك إعلان المزايدة على رسوم دفن الأموات في مقبرة النجف للسنة المالية ١٣٩٣ /١٨٧٦م ببدل مقداره (٥٧,٠٤٩) قرش ، وللسنة المالية ١٢٩٤/١٨٧٧م ببدل مقداره (١٣,٠٠٠) قرش بحيث يكون مجموع السنتين (٧٠,٠٤٩) قرش، ورسوم الاحتساب (الحسبة) المأخوذة من الأسواق والمحلات للسنتين الماليتين المذكورتين ببدل مقداره (١٧١,٠٠٠) قرش،(٥٣) ويبدو أن عدم إقدام الأفراد على تلك المزايدات والتزام جمع الضرائب والرسوم كان السبب في تراكمها للسنوات السابقة بحيث كانت الإدارة الحكومية تعلن عنها من جديد في السنة المالية التالية، وهذا ما جاء في الإعلان المنشور في الجريدة بأن رسوم الدفنية والاحتساب للسنة المالية ١٢٩٥/١٨٧٨م لم يتقدم إليها أحد بالرغم من الإعلان عنها تكرارا حتى انتهاء السنة المذكورة والبدء بسنة مالية جديدة مع الإشارة بأن الأمر مستمر في الإعلان عنه مع الرسوم للسنة الجديدة،(٥٤) ومن الجدير بالذكر هنا، أن الطالبين للالتزام بتلك الرسوم كان عليهم وضع كفالة ضامنة من شخص آخر يكفلهم أو ممتلكات يملكها الملتزم كضمان دفع الأموال وفي حالة عدم تمكنه من الدفع يصار إلى إلزام الضامن بالدفع أو بيع أملاك الملتزم، فمثلا تم إعلان التزام رسوم الفحم في قضاء النجف لسنة ١٣٣٠ مالية /١٩١٣م وحصل عليها المدعو (عباس الساقي) ولكنه لم يستطع الإيفاء ما بذمته من الأموال ومقدارها (٣٨٩٣) قرش، فتم وضع جزء من مزرعة الضامن الكفيل حميد بن الحاج طينه الكوفي الواقعة في الكوفة للمزايدة العلنية من قبل محكمة بداءة النجف، وكذا الحال مع ملتزم رسوم النخيل في قضاء النجف ويدعى (جواد) الذي بقي بذمته للحكومة (١٥٠,٠٠٠) قرش فتم وضع دارين في محلة البراق للمزايدة العلنية للضامن الكفيل والده (الحاج سلمان).(٥٥)

لقد كانت رسوم الدفنية ورسوم الاحتساب من أهم الرسوم المالية المجباة من النجف الأشرف نظرا لارتباط رسوم الدفنية بموضوع دفن الأموات الذين كانوا يجلبون من شتى مناطق العراق وخارجه، خاصة من إيران للدفن في مقبرة وادي السلام وعن طريق نقل الجنائز لاعتبارات دينية، ورسوم الاحتساب المرتبط بنشاط الأسواق التجارية في المدينة، كما كانت بعض الرسوم الأخرى مثل: صيد السمك، والصياغة، وإيجار المحلات، والمعابر،(٥٦) وأضيفت لاحقا رسوم إدارة الدين العام العثماني،(٥٧) وقد أظهرت عمليات جباية الرسوم

المفروضة على صيد السمك لصالح إدارة الدين العدين العثماني المسجلة لأقضية ولاية بغداد في عام ١٣٣٢ مالية / ١٩١٥م بأن قضاء النجف وتوابعها كانت الأكبر من بقية الأقضية الأخرى، حيث بلغت الرسوم المفروضة لمدة ثلاث سنوات (١٨٢,٥٠٠) قرش.[٥٨]

ومن القضايا الاقتصادية الأخرى عمليات النقل والمواصلات، خاصة قضية ربط مركز مدينة النجف بناحية الكوفة الواقعة إلى الشرق منها، إذ أشارت جريدة الزوراء في العدد ٢٠٨٥ بأنه قد وصلت إلى الولاية برقية من نظارة (وزارة) التجارة والنافعة للدولة العثمانية تشير إلى موافقة السلطان عبد الحميد الثاني على منح امتياز مد سكة حديد (ترامواي) بين النجف والكوفة لكل من عبد الرحمن أفندي آل الباجه جي وصالح أفندي آل الشابندر الممولين لإنشاء السكة وسيتم إرسال صورة الفرمان السلطاني وصورة المقاولة والشروط، وعلى الوكلاء القيام بالكشف وإعداد الخرائط المطلوبة لذلك، وقد تحدثت الجريدة عن أهمية هذا المشروع لربط المدينتين التين تبعدان عن بعضهما حوالي خمسة كيلو مترات حيث أن الكوفة شهدت في الآونة الأخيرة عمران كبيرا وأنها تتوسط مناطق متعددة كالديوانية وكربلاء والحلة والنجف وهذا المشروع سيزيد من حركة التجارة والسفر،[٥٩] وقد أصدرت رئاسة إدارة شركة سكة حديد الكوفة والنجف الدعوة للمساهمين ممن يمتلكون عشرين سهما بالحضور للاجتماع الذي سيعقد في مقر الشركة ببغداد بعد شهر واحد لتباحث في الأمور المتعلقة بالشركة،[٦٠] غير أن الجريدة لم تشر في الأعداد اللاحقة إلى قيام الشركة بإنجاز خط السكة، حيث أن العمل بالمشروع بدء في أواخر عام ١٩٠٩م، وبعد انجازه أصبح الترامواي عبارة من عربات ذات طابقين تجرها الخيول على السكة الحديدية ذهاباً وإياباً وباتجاهين متوازيين، حيث استمر الترامواي حتى عام ١٩٤٨م.[٦١]

رابعاً: الجانب الاجتماعي:

تناولت جريدة الزوراء العديد من القضايا الاجتماعية في النجف الأشرف سواء ما تعلق منها بالسكان أو الجوانب الاجتماعية المرتبطة بهم من المحاكم والتعليم والصحة والبلدية، فضلا عن موضوع نقل الجنائز ودفن الموتى في مقبرة المدينة.

فبالنسبة للسكان أشارت الجريدة في أكثر من مناسبة إلى ازديادهم وتوسع البيوت والمحلات بحيث أصبحت المدينة القديمة المحاطة بالسور تضيق بأهلها الأمر الذي اضطر

البعض من السكان إلى البناء خارج السور، وهذا التوسع كان دافعا لإنشاء العديد من الإدارات الخدمية الجديدة كالمحاكم والبلدية وغير ذلك في خارج المدينة،[٦٢] كما أشارت الجريدة إلى وجود جاليات أجنبية في المدينة كالجالية الإيرانية والأفغانية والهندية، بحيث أن كثرة مجيء الزوار الهنود إلى النجف الأشرف وكربلاء وبقاء قسم منهم للإقامة فيهما استدعى وجود تمثيل حكومي لهم من التبعية البريطانية، فقام القنصل البريطاني في بغداد (الكولونيل هربرت) بإعطاء السيد احمد علي خان مسؤولية التمثيل للجالية الهندية.[٦٣]

أما الجوانب المتعلقة بالسكان، فقد أصبحت هناك محاكم نظامية رسمية مثل محكمة **(بداءة النجف)** في مركز قضاء النجف لحل المنازعات بين الأفراد والبث في القضايا الجزائية والادعاءات الحكومية على الأفراد،[٦٤] وقد تمت إعادة تشكيل الإدارات العدلية في مركز قضاء النجف في السنة الأخيرة من الحكم العثماني فيها عام ١٩١٥م عبر استحداث وظيفة المدعي العمومي والمستنطق.[٦٥]

وفي مجال التعليم، فإن النجف الأشرف كانت تعتمد بالدرجة الأساس على التعليم الديني الحوزوي التي تشرف عليها المرجعية الدينية منذ أكثر من ألف عام، فيما أشارت بعض المصادر إلى وجود مدرسة ابتدائية حكومية واحدة في النجف الأشرف أنشئت في عام ١٨٨٢م،[٦٦] ومع ذلك أشارت الجريدة إلى صدور أوامر من الدولة العثمانية في عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م بإنشاء سبع وعشرون مدرسة للذكور والإناث في ولاية بغداد كان حصة النجف منها مدرسة ابتدائية واحدة للذكور، ولغرض افتتاحها في السنة الجديدة عام ١٩٠٩م تم استئجار أماكن لها مع الإعلان عن تعيين بعض المعلمين لها بعد إجراء اختبارات للمتقدمين منهم للعمل في هذه المدرسة.[٦٧]

أما البلديات، فإن النجف الأشرف لم تكن فيها مقر لإدارة للبلدية إلا في عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م عندما جرى افتتاح تلك الإدارة وبحضور والي بغداد نامق باشا الصغير(١٨٩٩-١٩٠٢م)،[٦٨] ولم تشر الجريدة إلى أعمال البلدية سوى ما تعلق منها بفرض الرسوم وجبايتها من السكان المحليين كرسوم الاحتساب والمحلات والأسواق.[٦٩]

ومن الناحية الصحية تناولت جريدة الزوراء بشكل مطول قضايا انتشار الأمراض والأوبئة التي تحدث بين الفينة والأخرى مثل: مرض الكوليرا الذي كان يأتي من المناطق المجاورة، خاصة

من إيران مع الزوار القادمين لزيارة العتبات المقدسة ومنها مدينة النجف الأشرف، أو عن طريق نقل الجنائز للموتى ودفنها في مقبرة النجف الأشرف،[٧٠] ومن أجل ذلك طلبت حكومة ولاية بغداد من الدولة العثمانية عام ١٩٠٦م الأذن بإنشاء دار للشفاء (مستشفى) في المدينة لمعالجة السكان المحليين والوافدين من الزائرين، فتمت موافقة السلطان عبد الحميد الثاني علي ذلك على أن تكون تكاليف إنشائها مستوفاة من زيادة رسوم الدفنية عشرة قروش، والتي كانت تجبى لصالح خزينة الأوقاف المسؤولة عن إدارة المقابر والدفن فيها، على أن تكون الجباية والإنفاق تحت إشراف لجنة مؤلفة من مأموري الأوقاف والبلدية فيكون المبلغ في السنة الواحدة الف وخمسمائة ليرة عثمانية، وهو مبلغ كاف لإنشاء دار الشفاء.[٧١]

كانت الإجراءات المتخذة من الإدارات الحكومية للوقاية من الأمراض والحد من انتشارها تقوم على أساس قيام الدوائر الصحية بالتلقيح ضد الامراض الوبائية، حيث جرى في عام ١٩٠٧م تلقيح الاطفال من مرض الجدري، وبلغ الأطفال الذين شملهم التلقيح في النجف الأشرف خمسمائة وخمس وثمانون طفلا من مجموع الأطفال الملقحين في لواء كربلاء البالغ عددهم الف وأربعمائة وست وثلاثون.[٧٢]

ولغرض الحد من انتشار الأمراض عن طريق نقل الجنائز وتنظيم عملية الدفن، أصدرت الدولة العثمانية التعليمات الرسمية حول نقل الجنائز ودفنها بتاريخ ١٠ رجب ١٣٣١هجرية / ١٩١٢ميلادية نصت على إثبات تبعية المتوفي للدولة العثمانية من خلال استصحاب ورقة من إدارة النفوس المحلية لمنطقة المتوفي عند الدفن، أو استخراج قيد (شهادة) الوفاة قبل الدفن وإبلاغ دائرة القرنتينة (الحجر الصحي) بذلك،[٧٣] وأما المتوفون من التبعية الإيرانية وغيرهم من المقيمين في داخل العراق أو خارجه فيتم فحص الجنائز ودفع رسوم الدفنية في الدوائر الكمركية في الحدود أو في المدن، مع قيام مأموري الأوقاف والإداريين والكليدارية بتدوين أسماء المدفونين في أماكن خاصة في الصحن العلوي الشريف،[٧٤] كما وجرى إصدار تنظيم إنشاء المقابر من قبل الدولة العثمانية في النجف وبقية العتبات المقدسة بحيث لا يتجاوز مساحة القبر الواحد عن ثلاثة أمتار وخمس وسبعون سنتمترا، وفي حالة الزيادة يتم استيفاء رسم إضافي شريطة أن لا يصل مساحة القبر اثنا عشر مترا مربعا.[٧٥]

الملاحق

ملحق رقم (١): حفر نهر الحميدية في النجف لحل مشكلة مياه الشرب

(السنة الحادية والثلاثون) [١٨١٨] (عدد)

زوراء

المواد الراجعة الى الدائرة والجريدة يراجعنها مديرية المطبعة

المكاتيب التي لم تعط اجرة البريد عليها ترد ولا تقبل

الاوراق التي لا يرى مساغ لدرجها في الجريدة لا تعطى لاصحابها

مركز توزيعها في دار السعادة بدار قرائة صرافيم افندي

مطبعتها ومحل ادارتها باتصال مكتب الصنايع

بدلها عن سنة سبعون وعن ستة اشهر اربعون قرشا وما عدا المحال التي بمركز الولاية تضم عليها اجرة البريد

كل نسخة منها بستين بارة

يؤخذ على كل سطر من الاعلانات اول مرة اربعة غروش واذا تكرر فغرشان

[جريدة الولاية تنشر فيها عرض يوم السعدة يوم الاربعاء]

(في ٦ صفر سنه ١٣١٧) (صحايفنا مبسوطة لكل أمر يتعلق بالمنافع العمومية والفنون) و (في ٢ حزيران سنه ١٣١٥)

« الامن »

علم من الاوراق الاحصائية الواردة من المركز ومن الاشعارات المحلية ان الامن اضحى في ظل الحضرة الملوكية المستظلة به العدالة قائما على ساق الكمال في مركز الولاية وفي سائر الملحقات •

غنى عن العرض والبيان ان اهالي قصبة النجف الاشرف كانوا الى عهد قريب مضطربين لقلة الماء وشدة العطش ولمتوالات شكاياتهم عرضت الكيفية قبل خمس سنوات على اعتاب حضرة سيدنا ومولانا امير المؤمنين وخليفة النبي الامين السلطان الحميد الخصال وافر الاحسان والنوال المليك الاشفق الارحم ظل الله على العالم من لم تزل افكاره المقدسة الملوكية منحصرة نحو اكمال اسباب الراحة والسعادة لتبعته الصادقة على ان تكون اوقاتهم مغمورة بانواع الفيض والترقي ففدت لذلك خيراته ومبراته العديدة لا تعد ولا تحصى ولا يدرك غورها ولا يستقصى فاصدر ارادته السنية الملوكية المشتملة على بث الحياة للاثلم بحفر جدول ممتد الى القصبة المذكورة ضميمة فأقة على حسناته المشكورة ومآثره المبرورة وعليه افتتح جدول مكمل اجرى فيه الماء السلسبيل الى القصبة المذكورة فاخذ عموم اهالي القصبة والزوار وسكنة العراق يرفعون اكف التضرع والابتهال الى المولى المتعال بالدعوات الخيرية لحضرة السلطانية غيراته تركك خمس سنوات ولم يحفر ويطهر على العادة الجارية فامتلاء طينا وانقطع الماء واشتد اضطراب الاهالي كالسابق فاهتموا له في محله وساقوا مبلغا وافرا من العملة وباشروا عمليات حفره وتطهيره المقتضية وفي برهة ايام قلائل تمت عملياته وفق المطلوب العالي وفي ظل الحضرة الملوكية المستظلة به التسهيلات حصلت الموفقية يوم الاثنين الماضي لاسالة ماء الحيات فيه الى القصبة فاجتمع حينئذ عموم سكان القصبة المذكورة والاهالي والسادات والعلماء والاشراف والمحترمين وهيئة ادارة القضاء ومأموري الملكية والعسكرية على حافة النهر وكرروا واجب الادعية المستجابة مع التضرع والابتهال بان يزيد الله تعالى في عمر وعافية حضرة سيدنا ومولانا ملاذ الخلافة العظمى وفي شانه واقباله وجاهه واجلاله ثم عادوا الى مرقد سيدنا الامام المرتضى ابن عم الرسول المجتبى رضي الله تعالى عنه وكرم الله تعالى وجهه وفي ذلك المحل المبارك الشريف الذي لا شك باستجابة الدعوات فيه تليت ايضا الادعية البليغة المؤثرة الخيرية للحضرة الملوكية ورفعت اصوات جميع الحاضرين بالتأمين كما علم ذلك من مآل الرسالة البرقية المقدمة والمعروضة على الولاية الجليلة من متصرفية كربلا عطفا على اشعار قائمقامية القضاء المذكور •

هذا وان في اكمال هذا الاثر الخيري بهذه الصورة الحسنة واصلاحه بهذه الايام براعة استهلال بل دلالة قوية على ان والي ولايتنا العالي صاحب الدولة حضرة نامق باشا الذي قد نوهنا في محاسن الفخر والمباهاة من نحننا المتعددة عن نيآته العالية الخيرية بدلالة آثاره سينال الموفقيات العديدة في مساعيه عند وضعه الآمال المقدسة الملوكية المستلزمة اعمار المملكة واستكمال اسباب الرفاهية والراحة في موقع التعليق وفق المطلوب العالي • فلذلك نسأل الله سبحانه وتعالى الكريم الوهاب خالق الماء والتراب ان يجعل حضرة سيدنا ومولانا الخليفة الاشفق الارحم ظله الظليل على العالم باقيا على سرير الخلافة المعظمة الاسلامية مع كمال الشوكة والاجلال والعظمة والاقبال ماجرى الماء وماهب الهواء •

ـ توجيه وجيه ـ

لقد شنفت الاخبار السارة الخصوصية مسامع الفخر والشكران بمشرة بتوجيه درجة استانبول الرفيعة لمهدة لياقة واستهال صاحب الفضيلة حضرة السيد عبدالرحمن افندي قائمقام نقيب الاشراف ببغداد احد حاثرى ربة الحرمين المحترمين ولعمري ان ذلك من اجل عنايات حضرة سيدنا وولي نعمتنا الخليفة الاعظم ولي نعمة العالم المليك الخبير بحقائق الامور الذي جعل الله تعالى ضمير المنير المختص بالعواطف الجليلة مهبطا لالهاماته الربانية ومطمحا لتجلياته الصمدانية •

ـ الزوراء ـ

اما حضرة المشار اليه فمن سلالة حضرة سيدنا الشيخ عبدالقادر الكيلاني قدس سره وهو فرع الشجرة الجليلة الطاهرة النبوية ومن الذوات الكرام المتحلين بحلية العلوم والكمالات ومن اصدقاء الداعين للسلطنة السنية وقد ابرز مآثر الروية فيما اودع لعهدة لياقته واقتداره العالي حتى الان من عضوية مجلس ادارة الولاية وغيرها من الوظائف •

فلذا ان مظهرية حضرته بهذه الصورة لعواطف الحضرة الملوكية الشاملة لمعوارف قد استلزمت ممنونية العموم وتكرار وتلاوة الادعية الخيرية لجناب امير المؤمنين وامام المسلمين ظل الله على العالمين صاحب المراحم والاشفاق المنتشرة مآثر لطفه في جميع الآفاق بان يزيد الله تعالى في شانه وشوكته وعمره وعظمته •

بلغنا ان المواطف السنية من لدن حضرة سلطاننا الارحم ولي نعمة العالم شملت صاحب المكرمة عبدالله افندي بكن زاده مدرس الآصفية احد اعضاء قسم الحقوق من محكمة البداية وصاحبي المكرمة عبدالوهاب افندي وعبدالرحمن افندي نجلي صاحب الفضيلة مصطفى افندي آل جيل رئيس دائرة البلدية الاولى وصاحب المكرمة عبدالباقي افندي نجل صاحب الفضيلة عيسى افندي آل جيل ايضا احد اعضاء قسم الحقوق من محكمة الاستئناف بتوجيه مدرسية بروسه وقد وردت رؤوسهم هذه المرة من مشيخة الاسلامية الجليلة فاعطيت لهم •

اما المومى اليهم فمن قدماء اشراف مملكتنا وذوي بيوتها المشهورين ابا عن جد بمزية

المصدر: جريدة الزوراء، العدد ١٨١٨، ٦ صفر ١٣١٧، ٢ حزيران ١٣١٥.

ملحق رقم (٢): التعليمات الحكومية لنقل الجنائز إلى النجف الأشرف والعتبات الأخرى

زوراء

صحيفه ٤

صندوقدن مخصصی شهری یوز غروش معاشه مخصوص یدی یوز سکسان ایکی تموزمزو ۱۷ کانون اول سنه ۳۱٤ تاریخلو صنه رسمی قضاءً ضایع اولدیغی محاسبهٔ ولایتك درکناری اوزرینه اعلان اولنور

مزایده مدتی

سلمانیه سنجاغنك سنهٔ حالیه اعشاری ایجون بیسانك اون بشنجی مایس نهایتله قدر مزایده وحزیرانك برنجی کونندن غایه سنه قدر احاله مدتلری تعین ایدلدیکی موصل ولایتندن مورود تلغرافنامه‌ده کوسترلمشدر .

§

زیرده اسامیسی محرر متقاعدین وایتام عسکریه نامارینه ورود ایدن سندات وسمیه ایله جزءً دائرلك اخذ ایچون اصحاب استحقاقك محاسبه‌یه مراجعتلری اعلان اولنور :

(بغداد زائدارمه‌الایی)

دردنجی کربلا طابورینك برنجی بلوك اونباشی خامان عباس

دردنجی کربلا طابورینك سواری ك ۱ اونباشی علی اوغلی محمد

یشنجی دیوانیه طابورینك سواری ك ٤ نفر لطیف اوغلی عبدالغفور

یشنجی دیوانیه طابورینك ك ۱ نفر نادر بن محمد

دردنجی کربلا طابورینك ك ۱ چاوش زنو اوغلی احمد

یشنجی طابورك ك ۲ نفر یوسف اوغلی یعقوب

برنجی مرکز طابورینك ترتیب خارجی خلف اوغلی حسین

دردنجی کربلا طابورینك برنجی بیاده بلوکی اونباشی فرخو اوغلی احمد

ط ۱ یشنجی سواری بلوکی نفر ابراهیم اوغلی علی

دردنجی کربلا طابورینك برنجی بلوکی چاوش فتاح اوغلی رشید

دردنجی کربلا طابورینك ایکنجی بیاده بلوکی چاوش ظاهر اوغلی محمد

دردنجی کربلا طابورینك برنجی سواری بلوکی چاوش اسماعیل اوغلی امین

مابعدی وار

§

[جنازه لرك دفنی حقنده نجف قائمقاملغندن]

[کوندریلن اعلان]

﴿لمن اراد نقل الجنایز للعتبات﴾

بناء علی الامر الوارد اخیرا ینبغی علی کل من اراد نقل جنازة عثمانیه الی النجف الاشرف وسائر العتبات العالیه انبثبت تابعیت المتوفی علی المنوال الآتی اعتبارا من ابتداء شهر حزیران سنة ۱۳۲۹ المصادف لیوم العاشر من شهر رجب سنة ۱۳۳۱ وذلك : اذا کان المتوفی اوالمتوفیه من النفوس المحرره فیجب ان تبرز ورقة العثمانیه لادارة النفوس المحلیه وبعد ان توضع علیها اشارت الفوت والابطال تؤخذ وتستصحب مع الجنازة وعند الدفن تبرز لاداره الدفنیه واذا کان المتوفی من سکنة غیر محل وتوفی فی غیر موطنه فعند ذلك یمکن صرف النظر من اشارة النفوس ویکفی باشارة حکومة المحل الذی توفی فیه بان تلك التذکرة العثمانیه عائدة للمتوفی واذا کانت التذکرة العثمانیه ضایعه اومفقوده فیلزم تقدیم استدعاء لحکومة المحل ویحول لادارة النفوس وبعد استخراج قید المتوفی اوالمتوفیه وتحریره علی ظهر الاستدعاء یؤخذ ویستصحب مع الجنازه وعند ذلك یعتبر بمقام العثمانیه وعلی کل حال ینبغی استحصال علم وخبر من المختار لادارة القرنتینه .

واذا کان المتوفی اوالمتوفیه من العشایر الذینهم غیر محررین فینبغی استحصال مضبطه من مجلس الناحیه اومجلس ادارة القضاء اواللواء اوالولایه مشعرة بذلك وجلبها مع الجنازة لادارة الدفنیه ویؤخذ علم وخبر ایضا من المختار اوالسرکال لاجل القرانتینه ومن توفی من النفوس المحرره فی غیر وطنه الذی محررفیه وکانت تذکرته مفقوده فینبغی تطبیق اصول العشایر علیه ویتحصل بذلك مضبطه من احد المجالس المذکوره اعلاه .

فمن یومنا هذا الی ابتداء شهر حزیران تقبل الجنایز الوارده علی الاصول المتخذ سابقاً وبعد خلاص المهلة المعینه ای فی ابتداء الشهر المذکور یجب علی کل ناقلین الجنایز اکمال المعامله علی وجه المشروح ومن یخالف ذلك لایلتفت الی ادعائه بالعثمانیه ویؤخذ منه الرسم التام ولاجل البیان اعلنت الکیفیة لعموم المواطنین حتی یکونوا علی بصیرة من امرهم والمرجوا ممن یطالع هذا الاعلان تفهیمه لجمیع مواطنیه وله بذلك مزید الاجر .

§

اون اوچنجی قول اردو اداره

هیئتی ایکنجی شعبه‌سندن

مرکزده‌کی عساکر عثمانیه‌نك اداره سیجون مبایعات قومیسیونی معرفتیله یاپمایدن ورود ایدن بغدایدن پارچه پارچه اجناسه کوره مختلف فیئاتلرله مبایعه ایدلمکده اولدیغندن بنداى اصحابنك تموینلریله مرکون مذکور قومیسیونه مراجعت ایلمری اعلان اولنور .

اوچنجی شعبه‌سندن

قول اردو اعمالاتجانه‌سنه مقتضی ایچ یاغی موقع مناقصه‌یه براغلدیغندن تنقیصه طالب اولانلرك مناقصه‌یه اشتراك ایتمك وشرائطی اکلامق اوزره اردو اداره هیئتنده متشکل قومیسیونه مراجعت ایلمری اعلان اولنور .

اجرای اعلانات

کربلانك خیمه کاه محله‌سنده واقع حجیه فاطمه‌یه راجع بر باب خانه‌نك الی سهم اعتباریله مزایده‌ده اولان درت سهمی اللی لیرا بدله وکیل دوری سید ابو القاسم اوزرینده تقرر ایدوب ۱۱ نیسان سنه ۳۲۹ تاریخنده قرارداده‌سی کشیده واون بش کون مدتله آصقی یه قونلش در آصقی مدتنده یوزده بش ضم قبول اولنه‌رق بیعه احاله قطعیه‌سی اجرا اولنه‌جغندن طالب اولانلرك کربلا دفتر خاقانی اداره‌سنه مراجعت ایلمری اعلان اولنور .

تبعهٔ ایرانیه‌دن عباسیه محله‌سی ساکنه‌لرندن مریم خانم بنت میرزه احمدك عباسیه محله‌سنده واقع اولوب باوکالت دوریه تبعهٔ ایرانیه‌دن عبد الخالق خان بن عبد الرزاق خان نزدنده یوز قرق لیرا بدل مقابلنده مرهون اولان نصف خان مزایدهٔ اولیه‌ده یوز لیرا بدله وکیل دوری عبد الخالق خان اوزرنده تقرر ایدوب ۷ نیسان سنه ۳۲۹ تاریخنده قرارداده‌سی کشیده اولنه‌رق اون بش کون مدتله آصقی یه قونلش وآصقی مدتنده یوزده بش ضم قبول اولنوب بیعه احالهٔ قطعیه‌سی اجرا اولنه‌جغندن طالب اولانلرك کربلا دفتر خاقانی اداره‌سنه مراجعت ایلمری اعلان اولنور .

حله طابو دائره‌سنك فی ۱۸ ایلول سنه ۳۲۸ تاریخلو جزء نامه‌سی موجبنجه طابو دائره‌سنك محاویل ناحیه‌سی واقع محلولاندن خزیمه‌یه عائد حصن جعفر اراضیسنك اوچیوزیکرمی یدی واوچیوز یکرمی سکز سنه‌لری بدل التزامندن حصن جعفر قریه‌لی سید جابر بن سید موسانك ذهنی اولان طقوزیك یوز اللسی اوچ بچق غروشك تامین استیفاسیچون محجوز اولوب فروختی قرار لشدیریلان مدیون مرقومه‌راجع ومحاویلده کائن البومصطفی قریه‌سنده واقع سید جابر اسمیله مسما شرقاً ضیدان بن عبدالله آغا وشرکاسنه راجع باغ غرباً محاویل صدری شمالاً فرات نهری جنوباً محاویل نهری ایله محدود برقطعه باغچه‌یه‌ریله اشجارینك حصهٔ ملاکیه‌سی ربعنك تاریخ اعلاندن اعتباراً اون بش کون صکره بالمزایده فروخته تثبیت اولنه‌جغی حله اجرا دائره‌سندن اعلان اولنور

بغداد تجارت محکمه‌سنك فی ۱۵ کانون ثانی سنه ۳۲۷ تاریخلو اعلامی موجبنجه بغدادك شواکه محله‌لی حسن بن حاجی هادینك محلهٔ مذکوره‌لی سید عیسی بن سید حسین یحیی دعتده محکوم به الاجنی اولان سکز بوز اوتوز اتی غروشه قاضی نظامیه‌سنك تأمین استحصالی ایچون مدیون مرقومك اولوب بغدادك نجیب پاشا شریعه‌سنده قرائته جاده‌سنده اوتوز درت رقم ابوابله مرقم غرباً سید حسین جلبی شرقاً ابراهیم افندی ورثه‌سی عواشه وفاطمه اولادنالر اغاسی ومصطفی بن غاوی باغلری قبلةً صلیخ طریق جنوباً درب المنازل ایله محدود بر دینه محل مذکوره شطانی جاده‌سنده اوتوز طقوز رقم ابوابله مرقم طرفلری غرباً سید حسین جلبی باغلری شرقاً ابراهیم افندی ورثه‌سی عواشه وفاطمه اولادنالر اغاسی قبلةً صو براقندیسی جنوباً صلیخ طریق ایله محدود برکه جمعاً ایکی قطعه باغچه‌لك اون ایکیشر سهم اعتباریله سکزر سهمی التیوز سهم اعتبار اولنه‌رق مرهون ایکیوزقرق سهمنك فضلهٔ رهنك حجزیه قرار ویرلمش اولدیغندن اسهام مذکوره‌لك تاریخ اعلاندن اون بش کون صوکره فروختنه تثبیت اولنه‌جغی بغداد اجرا دائره‌سندن اعلان اولنور .

بغداد ولایت مطبعه‌سنده طبع اولنمشدر

المصدر: جريدة الزوراء، العدد٢٤٠٨، ٢٦ جمادي الأول ١٣٣١، ٢٠ نيسان ١٣٢٩.

هوامش البحث

(١) ديلك قايا، كربلاء في الارشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠-١٨٧٦م)، ترجمه عن التركية حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨)، ص ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) ناهدة حسين علي جعفر ويسين، تاريخ النجف في العهد العثماني الاخير ١٨٣١-١٩١٧م، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية التربية (ابن رشد)، ١٩٩٩)، ص ١٤-١٥

(٣) جميل موسى النجار، مجتمع مدينة النجف في العهد العثماني الاخير وموقفه من الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الاولى ١٨٣١-١٩١٨، (النجف الاشرف: الكلمة الطيبة، ٢٠١٠)، ص ٣٤-٣٥.

(٤) ياسين شهاب شكري، ولاية بغداد: ٨٧٢-١٩٠٩ م دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ١٩٩٤)، ص١٨.

(٥) سالنامة ولاية بغداد ١٢٩٩هـ، دفعة ٣، بغداد ولايتي مطبعة سنده طبع.

(٦) الزوراء، العدد ١٢٥٠، ١٢ ربيع الآخر ١٣٠٩، ٢ تشرين الثاني ١٣٠٧، السنة الثالثة والعشرون.

(٧) الزوراء، العدد ١٥١٩، ١٢ محرم الحرام١٣١٠، ٢٠ تموز ١٣٠٨، السنة الرابعة والعشرون.

(٨) الزوراء، العدد ٤٥٧، ١٥ جمادي الأول ١٢٩١، ١٩ حزيران ١٢٩٠، السنة السادسة.

(٩) الزوراء، العدد ٥٣٠، ٤ ربيع الأول ١٢٩٢، ٢١ مارت ١٢٩١، السنة السادسة.

(١٠) الزوراء، العدد ٨٠٧، ٣٠ صفر ١٢٩٦، ١٠ شباط ١٢٩٤، السنة العاشرة.

(١١) الزوراء، العدد ١٤٧٢، ١٧ محرم الحرام ١٣٠٩، ١٠ أغستس ١٣٠٧، السنة الثالثة والعشرون.

(١٢) الزوراء، العدد ١٤٨٣، ١٢ ربيع الآخر ١٣٠٩، ٢ تشرين الثاني ١٣٠٧، السنة الثالثة والعشرون.

(١٣) الزوراء، العدد ١٥١٩، المصدر نفسه.

(١٤) الزوراء، العدد ١٨٣٨، ٢٧ جمادي الآخرة ١٣١٧، ٢٠ تشرين الأول ١٣١٥، السنة الحادية والثلاثون.

(١٥) الزوراء، العدد ٢٤٨٨، ٩ ذي الحجة ١٣٣٢، ١٦ تشرين الأول ١٣٣٠، السنة السادسة والثلاثون.

(١٦) الزوراء، العدد ٢٥٢١، ١١ شعبان المعظم ١٣٣٣، ١١ حزيران ١٣٣١، السنة السابعة والأربعون.

(١٧) الزوراء، العدد ٢٥٢٤، ٢ رمضان المبارك ١٣٣٣، ١ تموز ١٣٣١ السنة السابعة والأربعون.

(١٨) الزوراء، العدد ٢٥٢٧، ٢٣ رمضان المبارك ١٣٣٣، ٢٣ تموز ١٣٣١، السنة السابعة والأربعون.

(١٩) الزوراء، العدد ٢٥٢٩، ٨ شوال المكرم ١٣٣٣، ١٦ أغستس ١٣٣١، السنة السابعة والأربعون.

(٢٠) ويسين، المصدر نفسه، ص٧٢.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) الزوراء، العدد ٨٠٧، المصدر نفسه. العدد١٨٣٩، ١٢رجب الفرد ١٣١٧، ٣ تشرين الثاني ١٣١٥، السنة الحادية والثلاثون. العدد ٢٣٨٠، ١ذي القعده ١٣٣٠،٢٩ أيلول ١٣٢٨، السنة الرابعة والأربعون.

(٢٣) الزوراء، العدد ١٢١٠، ٦ جمادي الآخر ١٣٠٢، ٩ مارت ١٣٠١، السنة السادسة عشر.

(٢٤) الزوراء، العدد ١٨٢٩، المصدر نفسه.

(٢٥) الزوراء، العدد ١٨٣٣، ٢٢ جمادي الأولى ١٣١٧، ١٥ أيلول ١٣١٥، السنة الحادية والثلاثون.

(٢٦) الزوراء، العدد ١٤١٣، ٥ جمادي الآخر ١٣٠٧، ٢١ كانون الأول ١٣٠٥، السنة الحادية والعشرون.

(٢٧) الزوراء، العدد ١٨١٨، ٦ صفر ١٣١٧، ٢ حزيران ١٣١٥، السنة الحادية والثلاثون. العدد ٢٠٩٤، ١٩ رجب ١٣٢٤، ٢٦ أغستس ١٣٢٢، السنة الثامنة والثلاثون. العدد ٢٤٩٣، ٢٢محرم الحرام ١٣٣٣، ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣٠، السنة السابعة والأربعون. العدد ٢٥٤٤، ٢٤ محرم الحرام ١٣٣٤، ١٩ تشرين الثاني ١٣٣١، السنة الثامنة والأربعون. العدد ٢٥٦٩ رجب الفرد ١٣٣٤، ٢٨ نيسان ١٣٣٢، السنة الثامنة والأربعون.

(٢٨) الزوراء، العدد ٥٣٠، المصدر نفسه.

(٢٩) الزوراء، العدد ٢٤٩٧، ٦ شوال المكرم ١٣٣٢، ١٤ أغستس ١٣٣٠، السنة السادسة والأربعون.

(٣٠) الزوراء، العدد ٢٤٨٨، ٩ ذي الحجة ١٣٣٢، ١٦ تشرين الأول ١٣٣٠، السنة السادسة والأربعون.

(٣١) حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الأشرف، (قم: المطبعة الحيدرية، ١٤٢٧هـ)، ج٢، ص٣١٢.

(٣٢) الزوراء، العدد ١٤٨٣، ١٢ ربيع الآخر ١٣٠٩، ٢ تشرين الثاني ١٣٠٧، السنة الحادية والعشرون.

(٣٣) الزوراء، العدد ١٨١٨، المصدر نفسه.

(٣٤) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ط٢، (بيروت: دار الأضواء،١٩٨٦)،ج١، ص٢٠٢.

(٣٥) الزوراء، العدد١٤٩٧، ٢ حزيران ٢٢ رجب ١٣٠٩، ٨ شباط ١٣٠٧، السنة الثالثة والعشرون.

(٣٦) الزوراء، العدد ١٨١٨، المصدر نفسه.

(٣٧) الزوراء، العدد ٤٥٧، المصدر نفسه.

(٣٨) الزوراء، العدد ٤٧٣، ١٣ رجب ١٢٩١، ١٣ أغستس ١٢٩٠، السنة السادسة.

(٣٩) الزوراء، العدد ٨٠٧، المصدر نفسه. العدد ٨٠٨، ١٠ ربيع الأول ١٢٩٦، ١٧ شباط ١٢٩٤، السنة العاشرة.

(٤٠) الزوراء، العدد ٥٣٠، المصدر نفسه. العدد ٢٤٧٩، ٦ شوال المكرم ١٣٣٢، ١٤ أغستس ١٣٣٠، السنة السادسة والأربعون.

(٤١) الزوراء، العدد ١٥١٦،٢١ ذي الحجة١٣٠٩، ٤ تموز١٣٠٧، السنة الرابعة والعشرون. العدد ١٨٧٧،٢٨ ربيع الآخر ١٣١٨، ١٠ أغستس ١٣١٦، السنة الثانية والثلاثون. العدد ٢٠٨١، ١٧ ربيع الآخر ١٣٢٤، ٢٧ مايس ١٣٢٢، السنة الثامنة والثلاثون.

(٤٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، (بغداد: مطابع الشعب، ١٩٧٤)، ج٤، ص٩١.

(٤٣) محمود بك الشاوي، (ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي)، تحقيق عبد الجبار العمر، مجلة آفاق عربية، العدد ٦-٧، السنة السادسة، (بغداد: شباط- آذار ١٩٨١)، ص٧٧.

(٤٤) الزوراء، العدد ١٤٧٢،١٧ محرم الحرام١٣٠٩، ١٠ أغستس ١٣٠٧، السنة الثالثة والعشرون. العدد ١٥١٩، ١٢ محرم الحرام ١٣١٠، ٢٠ تموز١٣٠٨، السنة الرابعة والعشرون. العدد ٢١٦٢،٢٠ محرم الحرام١٣٢٦، ٩ شباط ١٣٢٣، السنة التاسعة والأربعون.

(٤٥) الزوراء، العدد ٢٠٩٤، المصدر نفسه.

(٤٦) الزوراء، العدد ٢٤٩٣، المصدر نفسه.

(٤٧) الزوراء، العدد ٢٥٤٤، المصدر نفسه.

(٤٨) عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١- ١٩٥٨، (بغداد: مكتبة الذاكرة ٢٠١٠م)، ص٣٧.

(٤٩) الزوراء، العدد ٢٥٢٦، ١٦ رمضان المبارك ١٣٣٣، ١٦ تموز ١٣٣١، السنة السابعة والأربعون

(٥٠) ويسين، المصدر نفسه، ص٧٢.

(٥١) **نظام الالتزام:** نظام ضريبي لجأت إليه الدولة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي نتيجة للتراجع الاقتصادي وحاجة الدولة الى المزيد من الأموال، ويقوم هذا النظام على عرض الضرائب والرسوم المختلفة على طالبيها مقابل دفع الأموال المطلوبة للدولة ومن ثم يقوم الملتزم بجباية الضريبة من السكان وبمبالغ مالية كبيرة. وبالرغم من أن الدولة العثمانية أعلنت إلغاء العمل بهذا النظام في لائحة الاصلاح العثماني (خط شريف كولخانه) عام ١٨٣٩م إلا أنه استمر العمل به في الفترات اللاحقة. للتفاصيل ينظر: احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط٢، (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٣)، ص١٢٠ -١٢١، ص٢٠١،

(٥٢) الزوراء، العدد ٣٣٠، ١٦ محرم الحرام ١٢٩٠، ٣ مارت ١٢٨٩، السنة الرابعة.

(٥٣) الزوراء، العدد٧٥٨، ٤ جمادي الأولى ١٢٩٥، ٢٥ نيسان ١٢٩٤، السنة التاسعة.

(٥٤) الزوراء، العدد٨١٤، ٩ ربيع الثاني ١٢٩٦، ٢٠ مارت ١٢٩٥، السنة العاشرة.

(٥٥) الزوراء، العدد ٢٥٠٩، ١٦ جمادي الأول ١٣٣٣، ١٩ مارت ١٣٣١، السنة السادسة والأربعون.

(٥٦) الزوراء، العدد ٧٥٨، ٤ جمادي الأولى ١٢٩٥، ٢٥ نيسان ١٢٩٤، السنة التاسعة. العدد ٨١٤، ٩ ربيع الثاني ١٢٩٦، ٢٠ مارت ١٢٩٥، السنة العاشرة. العدد ٨٢٨، ٢٨ جمادي الأولى ١٢٩٦، ٨ مايس ١٢٩٥، السنة العاشرة. العدد ١٠١٧، ١٧ جمادي الآخر ١٢٩٩، ٢٨ نيسان ١٢٩٨، السنة الثالثة عشرة. العدد ١٢١٠، ٦ جمادي الآخر ١٣٠٢، ٩ مارت ١٣٠٩، السنة السابعة عشرة. العدد ١٢٥٠، ٢ ربيع الآخر ١٣٠٣، ٢٦ كانون الأول ١٣٠١، السنة السابعة عشرة. العدد ١٨٤٠، ١٢ رجب الفرد ١٣١٧، ٣ تشرين الثاني ١٣١٥، السنة الحادية والثلاثون. العدد ٢٤٩٤، ٢٩ محرم الحرام ١٣٣٣، ٢٧ تشرين الثاني، السنة السابعة

والأربعون. العدد ٢٤٩٥،٧ صفر الخير ١٣٣٣، ١١ كانون الأول ١٣٣٠، السنة السابعة والأربعون. العدد ٢٦٠١، ٢٤ ربيع الأول ١٣٣٥، ٥ كانون الأول ١٣٣٢، السنة التاسعة والأربعون.

(٥٧) الزوراء، العدد ٢٣٤٨، ١٢ ربيع الأول ١٢٣٠، ١٨ شباط ١٣٢٧، السنة الرابعة والأربعون.

(٥٨) الزوراء، العدد ٢٦٠١، ٢٤ ربيع الأول ١٣٣٥، ٥ كانون الأول ١٣٣٢، السنة التاسعة والأربعون.

(٥٩) الزوراء، العدد ٢٠٨٥، ١٥ جمادي الأول ١٣٢٤، ٢٤ حزيران ١٣٢٢، السنة الثامنة والثلاثون.

(٦٠) الزوراء، العدد ٢٤٦٢، ٥ جمادي الآخر ١٣٣٢، ١٧ نيسان ١٣٣٠، السنة السادسة والأربعون.

(٦١) محمد حسين حرز الدين، تأريخ النجف الأشرف، (قم: مطبعة نكارش، ١٤٢٧ه،.ق/١٣٨٥هـ ش)، ج٣، ص ٩٣-٩٤.

(٦٢) الزوراء، العدد ١٢١٠، المصدر نفسه.

(٦٣) الزوراء، العدد ٨١، ١ رجب الفرد ١٢٨٧، ١٥ أيلول ١٢٨٦، السنة الثانية.

(٦٤) الزوراء، العدد ٢٥٠٩، ١٦ جمادي الأول ١٣٣٣، ١٩ مارت ١٣٣١، السنة السابعة والأربعون. العدد ٢٥١٣، ١٤ جمادي الآخر ١٣٣٣، ١٦ نيسان ١٣٣١، السنة السابعة والأربعون.

(٦٥) الزوراء، العدد ٢٥٦٧، ٩ رجب الفرد ١٣٣٤، ١٩ تشرين الثاني ١٣٣١، السنة السبعة والأربعون.

(٦٦) حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز، (بغداد: وزارة الاعلام العراقية، ١٩٧٥)، ص٤١.

(٦٧) الزوراء، العدد ٢١٦٤، ٤ صفر الخير ١٣٢٦، ٢٣ شباط ١٣٢٣، السنة الأربعون.

(٦٨) الزوراء، العدد ١٨٤٠، ١٢ رجب الفرد ١٣١٧، ٣ تشرين الثاني ١٣١٥، السنة الحادية والثلاثون.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) الزوراء، العدد ٢٥، ٢٦ شعبان المعظم ١٢٨٦، ١٨ تشرين الثاني ١٢٨٥، السنة الأولى. العدد ٧٦، ١٤ جمادي الآخر ١٢٨٧، ٢٩ أغستس ١٢٨٦، السنة الثالثة.

(٧١) الزوراء، العدد ٢٠٨٥، المصدر نفسه.

(٧٢) الزوراء، العدد ٢١٣٣، ١١ جمادي الأولى ١٣٢٥، ٩حزيران ١٣٢٣، السنة التاسعة والأربعون.

(٧٣) الزوراء، العدد ٢٤٠٨، ٢٦ جمادي الأول ١٣٣١، ٢٠ نيسان ١٣٢٩، السنة الخامسة والأربعون.

(٧٤) الزوراء، العدد ٢٤١٦،٢٣ رجب الفرد ١٣٣١، ١٥ حزيران ١٣٢٩، السنة الخامسة والأربعون.

(٧٥) الزوراء، العدد ٢٤٤٥، ٢١ صفر الخير ١٣٣٢، ٥ كانون الثاني ١٣٢٩، السنة السادسة والأربعون.

قائمة المصادر

١- جريدة الزوراء: الأعداد:

٢٥ - ٧٦ – ٨١ – ٣٣٠ – ٤٥٧ - ٤٧٣ - ٥٣٠ – ٧٥٨ - ٨٠٧ - ٨٠٨ –

٨١٤ - ٨٢٨ -١٢١٠ – ١٠١٧- ١٢٥٠-١٤١٣ - ١٤٧٢ – ١٤٨٣ - ١٤٩٧-١٥١٦-١٥١٧ - ١٥١٩-١٨١٨-
١٨٢٩- ١٨٣٨ – ١٨٣٩ – ١٨٤٠ - ١٨٧٧-١٨٨١– ٢٠٨٥- ٢٠٩٤- ٢١٣٣- ٢١٦٢- ٢١٦٤- ٢٣٤٨ –
٢٤٠٨ – ٢٤٠٩-٢٤١٦- ٢٤٤٥- ٢٤٦٢- ٢٤٨٨ -٢٤٩٣– ٢٤٩٤- ٢٤٩٥ - ٢٤٩٧ – ٢٥٠٩ –

٢٥١٢- ٢٥١٣- ٢٥٢١-٢٥٢٤ – ٢٥٢٦ - ٢٥٢٧- ٢٥٢٩- ٢٥٤٤- ٢٥٦٧ - ٢٦٠١.

٢- الرسائل والأطاريح الجامعية:

- ناهدة حسين علي جعفر ويسين، تاريخ النجف في العهد العثماني الاخير ١٨٣١-١٩١٧م، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية التربية (ابن رشد)، ١٩٩٩).
- ياسين شهاب شكري، ولاية بغداد: ٨٧٢-١٩٠٩ م دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل: كلية الآداب، ١٩٩٤).

٣- المصادر والمراجع:

- احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٣).
- جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، الطبعة الثانية، (بيروت: دار الأضواء،١٩٨٦)، الجزء الأول.
- جميل موسى النجار، مجتمع مدينة النجف في العهد العثماني الاخير وموقفه من الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الاولى ١٨٣١-١٩١٨، (النجف الاشرف: الكلمة الطيبة، ٢٠١٠).
- حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز، (بغداد: وزارة الاعلام العراقية، ١٩٧٥).
- حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الأشرف، (قم: المطبعة الحيدرية، ١٤٢٧هـ)، الجزء الثاني.
- ديلك قايا، كربلاء في الارشيف العثماني دراسة وثائقية (١٨٤٠-١٨٧٦م)، ترجمه عن التركية حازم سعيد منتصر ومصطفى زهران، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨).
- سالنامة ولاية بغداد ١٢٩٩هـ، دفعة ٣، بغداد ولايتي مطبعة سنده طبع.

- عبد الستار شنين الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١- ١٩٥٨، (بغداد: مكتبة الذاكرة ٢٠١٠م).
- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، (بغداد: مطابع الشعب، ١٩٧٤)، الجزء الرابع.
- محمد حسين حرز الدين، تأريخ النجف الأشرف،(قم: مطبعة نكارش، ١٤٢٧هـ.ق /١٣٨٥هـ ش)، الجزء الثالث.
- محمود بك الشاوي، (ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي)، تحقيق عبد الجبار العمر، مجلة آفاق عربية، العدد ٦-٧، السنة السادسة، (بغداد: شباط- آذار ١٩٨١).